مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

"Tobruk University Journal of Social and Human Sciences"

تصدر نصف سنوية (يناير يوليو) عن جامعة طبرق

https://jshs.tu.edu.ly/

واتس :0910162364

رقم الإيداع القانوني 57/ 2021

ISSN: 2789-5068 :الرقم الدولى الموحد

تغيير النحويين للشواهد

Changing the syntax evidence by the grammarians "

د. هانـي فـرج الصالحيـن علي

جامعة بنغازي/ كلية الآداب والعلوم– الأبيار/ قسم اللغة العربية

hanyhoede@gmail.com

الملخـص:

تُعدّ الشواهد النحوية من أهم الركائز الأساسية التي اعتمد عليها النحاة الأوائل في التوثيق والاحتجاج، وعلى هدي منها استطاعوا تقنين القواعد ووضع المعايير وتأصيل الأصول، فالشاهد عند النحاة هو دليل الحكم وسند القاعدة وروح القانون والمعيار، غير أن المتأمل في كتب النحو يرى أن النحاة يَرْوُون بعض تلك الشواهد بروايات مختلفة، بل ومتضادة؛ لتوافق قواعدهم وأقيستهم، الأمر الذي دعا بعض المحدثين إلى اتهام النحاة بالخلط وعدم الدقة، بل والتدليس وتغيير تلك الشواهد عمدا.

وهذا البحث يسلط الضوء على هذه الظاهرة بشكل موضوعي علمي، ويحاول معرفة أسبابها وآثارها، ومدى شيوعها وتأثيرها في اختلاف النحاة.

الكلمات الافتتاحية: الشاهد، الاحتجاج، الرواية، السماع، القواعد.

Abstract:

Syntax evidence is one of the most important basic on which the early Grammarians relied in documentation and arguments , and as a guide they were able to codify the rules, set standards and Root The Origins. The evidence in syntax is the evidence of judgment, the basis of the rule and the spirit of the law and the standard, but the one who meditates on grammar books sees that the grammarians tell some of these evidence in different, even contradictory narratives; to conform to their rules and standards, which called some narrators to accuse the grammarians of confusion and inaccuracy, and even fraud and deliberately change those evidence. This research highlights this phenomenon in a scientific objective way, and tries to find out its causes and effects, and how common and influential it is in the differences between grammarians.

Key concepts: The evidence**,** Argument**,** Narratives**,** Listening**,** The syntax.

المقدمـــة

إن القراءة لبعض كتابات المحدثين، حول جهود القدماء في الدرس النحوي، تُشكّل -لدى القارئ- فكرة سلبية مسبقة، مفادها أن جهود القدماء تتسم بالعشوائية والتخبط، والابتعاد عن المنهجية العلمية، وتغليب الجانب الشخصي والمذهبي في ردودهم ومناظراتهم.

ولعل اختلاف الشواهد وتعددها في كتب النحو أحد تلك المآخذ على الدرس النحوي عند القدماء، وهي الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، غير أن بعض الباحثين اتخذ ذلك مدخلا للطعن في جهود القدماء، والتقليل من شأنهم، متهما إياهم بالتعقيد والحشو أحيانا، وتغيير الشواهد عمدا أحيانا أخرى؛ **وهنا تكمن مشكلة البحث**.

- **أهداف البحث:**

لا يحاول هذا البحث إثبات ظاهرة تعدد الروايات في النحو العربي، فهو تحصيل حاصل، ولا يحاول نفيها أو إنكارها، إذ لا يمكن إخفاء حقيقتها، وإنما يحاول الإجابة عن هذه التساؤلات: ما سبب شيوع هذه الظاهرة في كتب النحو؟ وما مدى تأثيرها في الدرس النحوي العربي؟ وهل يمكن أن تكون مأخذا للطعن في جهود القدماء؟ وهل كان النحاة يتعمدون تغيير الشواهد؟

- **منهجية البحث:**

تستدعي طبيعة موضوع البحث الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف المشكلة كما هي في كتب النحو، ومن ثم تحليلها ومحاولة معرفة أسبابها ومسبباتها، ومقارنة بعض الشواهد التي تعددت روايتها في كتب النحو.

وعليه قسمت البحث إلى مطالب ثلاثة وخاتمة:

المطلب الأول: تناولت فيه مفهوم الشاهد لغة واصطلاحا، وأقسام الشواهد.
المطلب الثاني: تناولت فيه أسباب تعدد الشواهد واختلافها في كتب النحو.
المطلب الثالث: تناولت فيه تأثير هذه الظاهرة في اختلاف النحاة، مع عرض نماذج تطبيقية لبعض الشواهد ذات الروايات المتعددة.
أما الخاتمة: ففيها خلاصة البحث وأهم النتائج.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المطلب الأول

مفهوم الشاهد وأقسامه

- **الشاهد في اللغة:**

جاء في اللسان: "الشاهد العالم الذي يبين ما علمه، شهد شهادة، ومنه قوله تعالى: (شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان)... واستشهده سأله الشهادة، وفي التنزيل: (واستشهدوا شهيدين).... والشهادة خبر قاطع... وشهد الشاهد عند الحاكم أي بين ما يعلمه وأظهره... والمشاهدة المعاينة ، وشهده شهودا أي حضره فهو شاهد، وقوم شهود أي حضور... وأشهدته على كذا فشهد عليه، أي صار شاهدا عليه"[1].

ولهذا الجذر اللغوي كثير من المعاني اللغوية في المعاجم التي ترجع في أغلبها إلى معنى الاحتجاج والمحاججة أو تقوية رأي أو إسناد موقف، أو تغليب طرف أو جهة.

- **الشاهد في الاصطلاح:**

ذكر صاحب (كشاف اصطلاحات الفنون) أن: الشاهد "عند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم"[2].

فالشاهد إذن هو كل ما يستشهد به اللغويون لإثبات قاعدة ما، قد يكون هذا الشاهد من كتاب الله، وهو أعلى منزلة ورتبة، أو ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو من كلام العرب ممن يوثق بفصاحتهم.

- **أقسام الشواهد:**

أولا الشواهد القرآنية: وهي الشواهد المقتبسة من القرآن الكريم، وهذه النوع من الشواهد هو الأعلى رتبة ومنزلة عند اللغويين، ويعتبر مصدرا مهما من مصادر الاحتجاج، وإن كان بعضهم قد تحفظ وتوقف عن الاحتجاج ببعض القراءات؛ فالقرآن غير القراءة، وفي ذلك يقول الزركشي: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي"[3].

حيث اختلف العلماء في مسألة الاحتجاج بالقراءات، فمنهم من احتج بها مطلقا متواترة وشاذة، ومنهم من رفض الاحتجاج بها إلا بشروط، فبينما كان الكوفيون يعتبرون القراءات مصدرا مهما من مصادر الاحتجاج، أخضع البصريون القراءات لأقيستهم وأصولهم المقررة، وفي هذا يقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها

لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ"[4].

لكن العلماء عامة يعتبرون القرآن الكريم مصدرا مهما من مصادر الاحتجاج، فسيبويه مثلا يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في كتابه، بل ويقدمها على غيرها.

ثانيا شواهد الحديث النبوي الشريف:

ويأتي الحديث النبوي في المرتبة الثانية، وهو كل قول ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تباينت اتجاهات العلماء في الاستشهاد بالحديث النبوي ما بين مؤيد كابن مالك 672هـ، ومعارض كأبي حيان الأندلسي 745هـ.

وحجة المعارضين أن الحديث كان يُروى بمعناه لا بلفظه، وقد ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ لو ثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، الأمر الثاني: أن الرواة كانوا من الأعاجم[5].

ثالثا الشواهد من كلام العرب شعرا ونثرا:

ويحتج من كلام العرب بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وقد قسم العلماءُ العرب ممن يُحتج بكلامهم إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: هم الجاهليون. الثانية: المخضرمون. الثالثة: الإسلاميون. الرابعة: المولدون. فالطبقات الثلاثة الأولى يستشهد بكلامهم، أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامهم، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم[6].

وتشكل هذه الأقسام الثلاثة (القرآن والحديث وكلام العرب) المادة الأساسية التي يعتمد عليها النحاة في تقعيد القواعد، إذ تشكل ما يُعرف في أصول النحو بـ (السماع)، الذي يعتبره النحاة القسم الأول من أقسام أدلة النحو، ويعرفه السيوطي: بأنه "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة،"[7]، ويسميه ابن الأنباري بـ (النقل) ويعرفه: بأنه "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[8].

على أن مِنَ المحدثين مَنْ يفرق بين السماع والرواية، فالسماع هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية دون وسيط، في حين أن الرواية تكون بواسطة، في محاولة لجعل الرواية أقل درجة من السماع من حيث الضبط والتحقيق، وأنها أكثر عرضة للتغيير من السماع[9].

وتعتبر الشواهد الشعرية أكثر عددا من حيث الاستشهاد في كتب النحويين، على اعتبار أن الشعر لا يتمتع بالقدسية التي يتمتع بها القرآن؛ لذلك يكثر فيه التغيير والتحريف والتصحيف، وهو موضوع هذا البحث، نحاول من خلاله تسليط الضوء على هذه الظاهرة وبيان أسبابها، وأثرها في اختلاف النحويين.

المطلب الثاني
أسباب اختلاف الشواهد وتعددها

إن ظاهرة اختلاف الشواهد وتعددها في كتب النحويين ظاهرة بارزة وشائعة، وهي من الأسباب الرئيسية في اختلاف النحويين، وحين نتحدث عن اختلاف الشواهد لا نتحدث عن الاختلاف في نسبة هذه الشواهد إلى قائليها؛ لأن هذا الاختلاف في الحقيقة لا يُحدث فارقا في تقعيد القواعد، وإنما نعني الاختلاف اللفظي –اختلاف في حركة أو كلمة أو عبارة– ويكون في موطن الشاهد؛ مما يترتب عنه إثبات قاعدة أو نفيها، وهنا يكون الإشكال الذي دعا بعض المحدثين إلى اتهام النحويين بتغيير الشواهد بما يتماشى مع ما قرروه من قواعد، حتى بالغ بعضهم فاتهم النحاة بالتدليس.

وكأن هؤلاء يتناسون أن التغيير الذي حدث للشواهد قد لا يكون سببه النحاة وحدهم، وأن هذه الشواهد التي وصلت إلى النحاة قد مرت بمراحل ربما يكون لها أثر في تغيير الشواهد واختلافها، وهو ما عبر عنه البغدادي - في حديثه عن سيبويه وشواهده- حينما قال: "وربما روي البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة، ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها، ولا ضير في ذلك؛ لأن العرب كان بعضهم ينشد الشعر للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يوجب ذلك قدحا فيه ولا غضا منه"[10].

وما زاد من تفشي هذه الظاهرة أن الوزن العروضي للشاهد الشعري -الذي تعرض إلى التغيير- لا يختل من رواية إلى أخرى، وأن الشاهد غالبا ما يكون منفردا لا يُراعى فيه ما قبله وما بعده[11]، كما أن هذه الشواهد في الغالب تكون مجهولة القائل؛ ولذلك يستعمل النحاة لها أفعالا مبنية المجهول، كأن يُقال: (يُروى – رُوي – أُنشد – يُنشد) [12].

وقد أرجع الدكتور محمد عيد[13] سبب اختلاف الشواهد وتغييرها إلى مجموعة من الأسباب أو الاحتمالات، من خلال مراحل متعددة مرّ بها الشاهد الشعري، ابتداء من قائله مرورا براويه إلى أن وصل إلى النحوي الذي بدوره بنى عليه قواعده.

وهذه الاحتمالات هي:

الاحتمال الأول: أن الشاعر نفسه الذي ينسب إليه الشاهد هو الذي قام بهذا التغيير، فأنشده بصورتين مختلفتين، ومن ثم رُوي عنه الشاهد بصورتين مختلفتين.

وفي هذا يقول السيوطي في الاقتراح، في باب أسماه (رواية الأبيات على أوجه مختلفة): "كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا"[14].

الاحتمال الثاني: أن الرواة الذين رووا عن الشاعر هم من أحدثوا ذلك التغيير، حتى وصل إلى النحاة بصور مختلفة، على أن من النحاة من رووا الشعر بأنفسهم كالخليل والكسائي.

وتُحدثنا المصادر أن الرواة لهم دور في تغيير وتعديل ما يروونه، إما بسوء نية، كما يُروي عن الحطيئة أنه قيل له حين حضرته الوفاة: أوصِ يا أبا مُليكة، فقال: ويل للشعر من رواة السوء[15].

وإما بحسن نية لغرض الإصلاح والتطوير، فمن ذلك أن شيخا من هذيل دخل على رواة الفرزدق فوجدهم يعدّولون شعره، ثم دخل على رواة جرير فوجدهم يُقوِّمون ما انحرف من شعره[16].

ولا ينسحب هذا على الرواة جميعهم؛ وإلا أصبح تراثنا كله مشكوكا في صحته، فمن الرواة من هو ثقة، معروف بصدق الرواية كالأصمعي مثلا، وقد عقد ابن جني في هذا بابا في كتابه الخصائص أسماه: (باب في صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة) يقول فيه عن الأصمعي: "فأما إسفاف من لا علم له، وقولُ من لا مُسْكة به: إن الأصمعيّ كان يزيد في كلام العرب، ويفعل كذا ويقول كذا، فكلام معفوٌّ عنه، غيرُ معبوء به"[17].

ويروى عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: ما زدتّ في شعر العرب إلا بيتا واحدا، وهو بيت الأعشى الذي يقول فيه:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا[18]

الاحتمال الثالث: أن التغيير كان من النحاة أنفسهم؛ الأمر الذي جعل بعض المحدثين يتهمون النحاة بتحريف النصوص لمجرد تأييد القواعد ونصرة الآراء.

والحق أن هذه الظاهرة وإن كانت شائعة في كتب النحويين فإن النحاة كانوا محل ثقة وضبط؛ إذ لم يثب أن أحدا من النحاة حرف شاهدا أو اصطنع بيتا ليثبت قاعدة أو ينصر رأيا.

ويرى الدكتور عيد أن الاحتمال الأول أمر نادر، ولا يصل إلى حد الشيوع، وأن الاحتمال الثاني يعود إليه جزء كبير من تفسير ظاهرة تعدد الروايات، على أن الاحتمال الثالث يبقى قائما، ويبرز بصورة واضحة في مواقف الصراع والتنافس حول بعض مسائل النحو المتنازع عليها[19].

ويضيف بعض الباحثين[20] سببا رابعا لتغيير الشواهد ألا وهو:

التصحيف والتحريف وهو "أن يأخذ الرجل من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب"[21].

وهذا السبب وإن وقع فإنه ليس شائعا؛ لأن النحاة كانوا يعتمدون في الغالب على المشافهة والسماع، ثم إنه –وإن وقع- لا يؤثر في موضع الشاهد، ومثال ذلك بيت العباس بن مرداس السلمي الذي رواه المبرد[22] في المقتضب في جواز تصحيح اسم المفعول من الأجوف اليائي إذا اضطر الشاعر:

نُبئتُ قومك يزعمونك سيدا وإخال أنك سيدٌ مغيونُ

الشاهد: مغيون، من قولهم غين على قلبه إذا غطى، ويروى: معيون[23] ، أي مصاب بالعين.

وبغض النظر عن أي الروايتين أصح، فإن موضع الشاهد كما نلاحظ لم يتأثر بهذا التصحيف.

ويضيف بعضهم سببا آخر وهو **التعصب الفكري والمذهبي**، ويظهر ذلك في المنافرات المدرسية بين البصرة والكوفة، ومجالس المناظرة والجدال، كمناظرة الكسائي وسيبويه –إن صحت- في المسألة الزنبورية الشهيرة، وأن النحاة يمكن أن يقوموا باختلاق الشواهد وتغييرها من هذا الباب.

ولعل أبلغ رد في هذه المسألة كان لابن جني حينما تحدث عن صدق العلماء وأمانتهم حتى مع اختلافهم، فقال: "فإن قلت فإنا نجد علماء هذا الشأن من البلدين.... كثيرا ما يهجن بعضهم بعضا، ولا يترك له في ذلك سماء ولا أرضا، قيل له: هذا أول دليل على كرم هذا الأمر ونزاهة هذا العلم؛ ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم ظنة، أو توجهت نحوه شبهة، سُبّ بها، وبرئ إلى الله منه لمكانها، ولعل أكثر من يُرمى بسقطة في رواية، أو غمز في حكاية، محمي جانب الصدق فيها، بريء عند الله ذكره من تبعتها، لكن أخذت عليه، إما لاعتنان شبهة عرضت له أو لمن أخذ عنه، وإما لأن ثالبه ومُتعيبه مقصر عن مغزاه، مغضوض الطرف دون مداه"[24].

- **تبرئة النحاة من تهمة التدليس**

إن قضية تغيير الشواهد قديمة حديثة، وهي تمثل مشكلة قائمة تحتاج إلى بحث واستقصاء، بعيدا عن اتهام النحاة بالكذب والتدليس، فليس من المعقول هدم هذا الصرح العلمي العظيم باتهام أعلامه بالكذب والتدليس، وهي تهمة جائرة في حق علمائنا الذين كرسوا جهدهم وحياتهم لخدمة لغة القرآن الكريم.

فهم أبعد ما يكونون عن الكذب والتحريف والتدليس، وذلك لاعتبارات منها:

1. قد عُرف النحاة بصدقهم وأمانتهم، فهذا الكسائي عُرف بعقله وعفته ونزاهته، حتى إن الرشيد كان يُجلسه بحضرته، ويأمره ألا ينزعج لنهضته، وهذا أبو زيد -لدقته وأمانته- يقول لأبي الفضل الرياشي عندما أراد أن يقرأ عليه كتابه في النبات، لا تقرأه علي فإني قد أنسيته، وكان أبو علي الفارسي –فيما رواه عنه تلميذه ابن جني- كثير التوقف فيما يحكيه ويرويه، فتارة يقول: فيما أحسب، وتارة: فيما أظن، وأخرى في غالب ظني[25].
2. أن التغيير قد يكون من الشاعر أو من الرواة، يقول ابن السيرافي في شرحه لأحد أبيات سيبويه، بعد أن لاحظ اختلاف ما رواه سيبويه عن رواية الشاعر في ديوانه : "واعلم أن اختلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع، لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجة، فينشده على ما سمعه. ويرويه راوٍ آخر على وجه آخر لا حجة فيه، والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم. والشواهد في كل رواية صحيحة؛ لأن العربي الذي غيّر الشعر وأنشده على وجه دون وجه، قوله حجة، ولو كان الشعر له لكان يُحتج به"[26].
3. أن كثيرا من الشواهد التي ذكر المحدثون أن النحاة حرفوها لإثبات القواعد، لها نظائر أخرى تكفي لإثبات تلك القواعد، فليسوا بحاجة إلى تحريفها، ومثال ذلك بيت عُقيبة الأسدي الذي استشهد به سيبويه في الإجراء على الموضع، لا على الاسم الذي قبله:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فقد استشهد سيبويه -لإثبات ما أراد- بأبيات أخرى غير هذا البيت الذي رده بعض النحاة؛ لما طرأ عليه من تغيير، منها قول لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودونَ معد فلتزعك العواذل[27]

وقد غُلّط سيبويه بحجة أن هذا البيت مأخوذ من قصيدة مشهورة مجرورة كلها، وأولها:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدِ
أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيدِ
فهبها أمّة هلكت ضياعا يزيــدُ يسوسها وأبو يزيدِ[28]

وردَّ الأعلمُ الشنتمري مدافعا عن سيبويه بقوله: "وسيبويه غير متهم فيما نقله روايةً عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو أن يكون الذي أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوبا، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر"[29].

4. أما مسألة الزنبورية –إن صحت- فسبب الخلاف فيها هو نتيجة اختلاف في مسألة التوسع في السماع من عدمه، الأمر الذي جعل أحدهما يسمع ما لم يسمعه الآخر.

5. من الشواهد التي وردت في كتب النحاة، التي حدث فيها تغيير في موطن الشاهد، البيت الذي ينسب إلى كعب بن سعد الغنوي:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

روي هذا الشاهد في بعض كتب النحاة بالجر (لعل أبي المغوار)، في حين أنه يُروى عند غيرهم بالنصب على الأصل، الأمر الذي دعا بعض المحدثين إلى اتخاذ مثل هذه الشواهد دليلا على تحريف النحاة للشواهد.

والحقيقة أن إصرار النحاة على ذكر هذا الشاهد دليل على صدقهم وأمانتهم؛ لأنه يخالف قاعدة كلية اعتمدوها، وذكروا أنها مطردة، فلو كان النحاة يمتهنون التحريف لحرفوا الشاهد إلى ما يوافق قواعدهم لا إلى ما يخالفها، ألا يفند مثل هذا الشاهد الشبهة التي تقول إن النحاة يراعون القواعد لا النصوص؟ ولم نسيء الظن بالنحاة ونفترض أنهم هم من قاموا بهذا التغيير، لم لا يكون الشاهد وصل إليهم بهذه الرواية، وذكروه كما روي؛ ولذلك ينسبون هذه اللغة إلى عقيل.

6. كان النحاة -لدقتهم وأمانتهم- يذكرون الشواهد، ويُتبعونها برواياتها المتعددة كما سُمعتْ، ومثال ذلك ما فعله سيبويه حينما أورد بيتا للفرزدق يقول فيه:

أسكرانُ كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكرُ

قال سيبويه: "فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب (السكرانَ) ويرفع الآخرَ على قطع وابتداء"[30].

إذن فسيبويه نفسه يصرح في أكثر من موضع من كتابه بتعدد الروايات، ولا يرفضها؛ لأنها لا توافقه، فهو لا يعتمد على الشاهد إلا لأنه سمعه من فصيح ينشده، أو شيخ ثقة يرويه عن العرب الفصحاء، ولا يهم كيف أنشده الشاعر نفسه[31].

7. أن النحاة ليسوا بحاجة إلى تغيير الشواهد وتحريفها، طالما أن لهم أساليب أخرى يلجؤون إليها لتفسير وتأويل النصوص المخالفة للقواعد، فأحيانا يلجؤون إلى ما يعرف بأسلوب (القصور الكمي)، فيستعملون مصطلحات القليل والنادر والشاذ، وأسلوب الاختلاف النوعي في درجة فصاحة النصوص، وأسلوب الحذف والتقدير والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى وغيرها[32].
8. أن مشكلة معارضة الشواهد لبعضها ليست جديدة، وقد تنبه النحاة لهذه المشكلة مبكرا، وحاولوا علاجها بطرق علمية، وذلك بمقارنة الروايات المتعارضة، وترجيح أرجحها، إذا تعذر الجمع بينها، وقد عقد ابن الأنباري في كتابه (اللمع) فصلا في معارضة النقل بالنقل، يقول فيه: "اعلم أنه إذا تعارض نقلان أُخذ بأرجحهما، والترجيح يكون في شيئين: أحدهما الإسناد، والآخر المتن، فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ... وأما الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلاف القياس"[33].
9. وأخيرا فإن الاختلاف والتباين، وأحيانا التعارض، من طبيعة الروايات، وسمة ملازمة لها، تتعرض لها الروايات الشعرية والنثرية، والأخبار والسير والمغازي، بل يقع الاختلاف والتعارض حتى في متن الحديث الشريف، الذي تُبنى عليه الأحكام الفقهية في العبادات وغيرها، فقد يُروى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بروايتين مختلفتين بل ومتعارضتين، ويرجح المحدّثون إحداهما، دون أن يتهموا رواة الرواية المرجوحة بالكذب والتدليس، ومثال ذلك حديث (هيئة الخرور إلى السجود)، فقد رُوي عن وائل بن حجر: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضع ركبتيه قبل يديه إذا سجد"[34]، وفي رواية ابن عمر:

"أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه"[35]، وجميع رواة الروايتين ثقات عدول، لا مجال للطعن فيهم، إلا ما ذكر من سوء حفظ شريك بن عبد الله النخعي، الذي قال عنه ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا"[36]؛ ولذلك ضعّف بعض المُحدّثين الرواية الأولى؛ لأن شريكا تفرد به.

المطلب الثالث

أثر اختلاف الشواهد في اختلاف النحويين

إن اختلاف الشواهد يؤدي بطبيعة الحال إلى اختلاف النتائج في تقعيد القواعد، وقد كان لاختلاف الشواهد وتعدد الروايات أثر كبير في اختلاف النحاة، باعتبار أن السماع والرواية من أهم مصادر الاحتجاج لدى النحاة، وإذا تتبعنا كثيرا من مسائل الخلاف بين النحاة وجدنا أنها ترجع إما إلى مسألة التوسع في السماع، كما في المسألة الزنبورية، وإما إلى تعدد الروايات للشاهد الواحد، ويحوي كتاب سيبويه كثيرا من الشواهد الشعرية التي تختلف روايتها عن رواية غيره من النحاة، ولا يقتصر هذا الأمر على كتاب سيبويه فحسب، بل هو أمر شائع في كتب النحاة، متقدمين ومتأخرين، وسنكتفي هنا بعرض أمثلة تطبيقية من شواهد سيبويه تبين أثر هذه الظاهرة في اختلاف النحاة.

وتنبغي الإشارة إلى أن اختلاف الرواية ليس مما يطعن في الاحتجاج، فرد الشاهد لاختلاف رواياته "ليس من الدقة في شيء، فقد تختلف رواية البيت وتكون المرويات كلها صحيحة، كأن يحملها الفصحاء وتتغير على ألسنتهم روايتها عامدين أو غافلين"[37].

- **الشاهد الأول:**

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

من شواهد سيبويه ينسبه إلى المرّار الأسدي، وقال: "سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأجرى (بشرا) على مُجرى المجرور"[38]، على أنه عطف بيان أو بدل من لفظ البكري، وإن لم يكن فيه الألف واللام، وإنما جاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف[39].

أما الرواية الثانية فرواها أبو العباس المبرد بنصب بشر، إذ "لايجوز عنده في بشر إلا النصب"[40]، وقد ذكر صاحب الخزانة أن المبرد غلّط سيبويه، بـ "أن الرواية بنصب بشر، واحتج بأنه إنما جاز أنا ابن التارك البكري، تشبيها بالضارب الرجل، فلما جئت ببشر وجعلته بدلا صار مثل أنا الضارب زيدا، الذي لا يجوز فيه إلا النصب"[41].

- **الشاهد الثاني:**

كم عمة لك يا جريرُ وخالة فدعاءَ قد حلبتْ عليّ عشاري

هذا البيت من شواهد سيبويه ينسبه للفرزدق، أورده سيبويه بثلاث روايات مختلفة في ثلاثة مواضع مختلفة:

الرواية الأولى : بجر (عمةٍ وخالةٍ)، ونسب سماعها ليونس بن حبيب[42].

الرواية الثانية: بالنصب على التمييز بعد كم الخبرية، ويصفه بالكثير[43].

الرواية الثالثة: بالرفع على الابتداء، وقال: "فجعل (كم) مرارا، كأنه قال: كم مرة قد حلبت عشاري عليّ عمّتُك"[44].

ويؤكد المبرد ذلك فيقول: "واعلم أن هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه، وهو:

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حابت على عشارى

فإذا قلت: كم عمةٍ فعلى معنى: رب عمةٍ، وإذا قلت: كم عمةً؟ فعلى الاستفهام، وإن قلت: كم عمةٌ أوقعت (كم) على الزمان فقلت: كم يوما عمة لك وخالة قد حلبت على عشارى، وكم مرة، ونحو ذلك"[45].

وعلى الرغم من تباين الروايات واختلاف موطن الشاهد فيها، فإن ثلاثتها مقبولة عند أغلب النحاة، فكل رواية توافق وجها من وجوه القياس، ويفاضل أبو سعيد السيرافي بين هذه الروايات الثلاثة فيقول: "وبيت الفرزدق من ينشد على ثلاثة أوجه: أجوده الخفض؛ لأنه خبر، كم عمة لك يا جرير، هي في معنى عمات، وبعدها النصب، وهي أيضا في معنى عمات، وإذا رفع فقيل: كم عمة لك، فهي عمة واحدة"[46].

- **الشاهد الثالث:**

تواهقُ رجلاها يداها ورأسُهُ لها قَتَبٌ خلفَ الحقيبةِ رادفُ

ينسب سيبويه هذا الشاهد لأوس بن حجر، وهو من شواهده في باب (حذف الفعل لكثرته في كلامهم)[47]، والشاهد فيه: رفع يداها حملا على المعنى، "أراد: تواهق رجلاها يديها، فحذف المفعول وقد عُلم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين، وأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان، فأضمر لليدين فعلا دل عليه الأول، فكأنه قال: تواهق يداها رجليها، ثم حذف المفعول في هذا؛ كما حذفه في الأول فصار على ما ترى: تواهق رجلاها يداها"[48]، وأجاز الأعلم ما ذهب إليه سيبويه[49].

أما المبرد فقد روى صدر هذا البيت بالنصب، (تواهق رجلاها يديه)، وقال: "فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ؛ لأن الكلام لم يستغن، ولو جاز لجاز: ضارب عبد الله زيد؛ لأن من كل واحد منهما ضربا"[50]، ورواية المبرد موافقة لرواية الديوان[51].

- **الشاهد الرابع:**

أبا خُراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلْهم الضبُع

ينسب سيبويه هذا الشاهد للعباس بن مرداس، والشاهد فيه: نصب (ذا نفر) بكان المحذوفة المُعوّض عنها بـ (أما)؛ لأن (أما) كما يقول سيبويه "لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره، حتى صار ساقطا بمنزلة تركهم ذلك في النداء"[52].

ويُروى هذا البيت في كثير من المصادر بإظهار الفعل، (أبا خراشة أما كنت ذا نفر)، ومن ثم يسقط الاحتجاج به، كما في الديوان، وهو بيت يتيم[53]، وورد في العين من غير نسبة بلفظ (إما كنت)[54]، ولسان العرب[55]، والشعر والشعراء[56]، وفي الحيوان للجاحظ[57]، أما في الخزانة فيروى بالحذف[58] والإظهار[59].

الخاتمـة

1. تعددت الأسباب والاحتمالات التي كان لها أثر في رواية الشواهد، عبر مراحل متسلسلة، بدءا بالشاعر صاحب الشاهد مرورا بالراوي وصولا إلى النحوي، ويصعب تحديد المرحلة التي تم فيها التغيير، فضلا عن التصحيف والتحريف وغيرها من الأسباب.
2. إن تغيير الشواهد الشعرية وتأثرها بالنقل -عن طريق الرواة عبر الزمن- أمر طبيعي، شأنها شأن الروايات والقصص والأخبار والمغازي، فأمر تغييرها وارد.
3. تدل ظاهرة تعدد الروايات على التعدد والتنوع اللغوي واللهجي.
4. إن ظاهرة تعدد الروايات وما نتج عنها من اختلاف في تقعيد القواعد، لا يستحق هذا التهويل من بعض المحدثين، إذ أن تأثيرها مقتصر على الجزئيات التي يسوغ فيها الاختلاف والتنوع، لا الأصول والقواعد الكلية الأساسية، إذ لم يحتج النحاة إلى الاستشهاد في القواعد الأصولية لاتفاقهم على اطرادها.
5. كان النحاة –لدقتهم وأمانتهم- يُوردون الشواهد كما سُمعت، حتى وإن خالفت قواعدهم وأقيستهم، كشاهد: (لعل أبي المغوار منك قريب).
6. كثيرا ما كان سيبويه يورد الشاهد برواياته المتعددة، كشاهد (كم عمة) و (أسكران).
7. يكثر سيبويه من عبارات: (وسُمع من بعض العرب)، (وبعضهم يُنشد)، (وهذا إنشاد بعضهم)، (وسمعنا ممن يرويه عن العرب)، وغيرها من العبارات، التي تشير إلى أنها روايات، لا تنفي وجود غيرها.

الهوامش والمراجع :

(1) ابن منظور: لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، د.ت، مادة: ش هـ د .

(2) التهانوي، محمد علي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط:1، 1996م، 1002/1.

(3) الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت، 318/1.

(4) المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة الحلبي، مصر، ط2، 1958م، ص337.

(5) السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة، 2006م، ص92-93.

(6) البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983م، 5/1-6.

(7) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص74.

(8) ابن الأنباري، أبو البركات: لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م، ص81.

(9) ينظر: أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2000م، ص33 وما بعدها.

(10) البغدادي: خزانة الأدب، 17/1.

(11) يحيى عبد الرؤوف جبر: الشاهد اللغوي، بحث نشر في مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992م، ص283.

(12) عيد، محمد: الاستشهاد والاحتجاج، عالم الكتب، ط2، 1988م، ص163.

(13) المرجع السابق، ص165.

(14) السيوطي: الاقتراح، ص161.

(15) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 322/1-323. ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص37.

(16) الأصفهاني، أبو الفرج: الأغاني، تحقيق: محمد أفندي ساسي. تصحيح: أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر، د.ت، 258/1. ينظر: الأسد، ناصر الدين: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار الجيل، بيروت، ط8، 1996م، ص241-242.

(17) ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ت، 309/3- 311. ينظر: جمعة، خالد عبد الكريم: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، ط2، 1989م، ص311.

(18) المصدر السابق، 310/3.

(19) عيد، محمد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص166.

(20) يحيى عبد الرؤوف جبر: الشاهد اللغوي، ص295.

(21) السيوطي، جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط3، د.ت، 353/2.

(22) المبرد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994م، 240/1. ويروي (مغيون) كذلك في شرح شافية ابن الحاجب للإستراباذي، بتغيير في الشطر الأول: قد كان قومك يحسبونك سيدا، ينظر: 149/3.

(23) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د.ت، مادة: ع ي ن، 255/2، وابن جني: الخصائص، 261/1.

(24) ابن جني: الخصائص، 312/3.

(25) المصدر السابق، 311/3-312-313.

(26) ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد: شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1974م، 124/2.

(27) سيبويه، أبو بشر: الكتاب، تحقيق: محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ط1، 2015م، 131/1-132.

(28) العسكري، أبو أحمد: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1963م، ص207.

(29) الشنتمري، الأعلم: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1994م، ص93.

(30) سيبويه: الكتاب، 109/1.

(31) الحلواني، محمد خير: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1970م، ص382.

(32) أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، ص237 وما بعدها.

(33) ابن الأنباري، أبو البركات: لمع الأدلة في أصول النحو، ص136-137.

(34) ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق: صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، 2003م، رقم: 626، 341/1.

(35) المصدر السابق: الصفحة نفسها، رقم: 627.

(36) العسقلاني، ابن حجر: تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال الباكستاني، دار العاصمة، د.ت، ص436.

(37) الحلواني، محمد خير: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، ص381.

(38) سيبويه: الكتاب، 257/1.

(39) الشنتمري: تحصيل عين الذهب، ص151.

(40) ابن السراج، أبو بكر: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1996م، 135/1. بلفظ: عكوفا، بدل وقوعا.

(41) البغدادي: خزانة الأدب، 284/4.

(42) سيبويه: 143/2.

(43) المصدر السابق، 47/3.

(44) المصدر السابق، 50/3.

(45) المبرد: المقتضب، 58/3.

(46) السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، 492/2-493,

(47) سيبويه: 362/1-368.

(48) ابن جني: الخصائص، 425/2-426.

(49) الشنتمري: تحصيل عين الذهب، ص195.

(50) المبرد: المقتضب، 285/3.

(51) ابن حجر، أوس: ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1980م، ص73، البيت: 54.

(52) سيبويه: الكتاب، 374/1 -375 -376.

(53) السلمي، العباس بن مرداس: ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: يحيى الجبّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م، ص106.

(54) الفراهيدي: العين، 285/1. باب: العين والضاد والباء معهما.

(55) ابن منظور: لسان العرب، مادة (خ ر ش).

(56) ابن قتيبة: الشعر والشعراء، 341/1.

(57) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1967م، 446/6.

(58) البغدادي: خزانة الأدب، 13/4.

(59) المصدر السابق، 445/5.